أنماط القيادة وأشكال المشاركة المجتمعية في بعض مؤسسات المجتمع المدني

د. سارة الشاذلي*

مقدمة

نالت قضايا المرأة في الآونة الأخيرة اهتمامًا عالميًّا ومحليًّا؛ فقد قامت مصر بدور إيجابي؛ فأظهرت نشاطًا ملحوظًا عرف بـ"عصر المؤتمرات"؛ حيث كان لتواجدها دور إيجابي لا يمكن إغفاله في عدة مؤتمرات عالمية ومحلية تنادي بحقوق المرأة عامة والمرأة العاملة بصفة خاصة. وتعكس تلك الجهود كلها قدر الاهتمام بالمرأة وقضاياها في الوقت الراهن. ومن الملاحظ أن المرأة قد قطعت شوطًا كبيرًا في جميع المجالات وعلى مختلف الأصعدة؛ رغم وجود عوائق ثقافية ومجتمعية. ومع بداية القرن الحادي والعشرين تعاظمت المطالبة بالمساواة في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة. ولاسيما في مجال العمل والوصول إلى المناصب القيادية ومواقع صنع القرار واتخاذه. وبدأ الاهتمام بتكريس ثقافة نسائية قادرة على تبني أطر ونماذج نظرية وتطبيقية نسوية تستهدف تحقيق هذه المساواة في العمل والسياسة والحياة الاجتماعية والاقتصادية.

والمرأة لها دورها الفعَّال في تقدم المجتمع وتنميته، ويعتمد هذا الدور على ما تتمتع به المرأة من مكانة لائقة، وتوفير فرص العمل لها، وقدرتها على التعبير عن رأيها ونفسها وتنامي مساهماتها في التطوير والتغيير. ورغم التغيرات والتبدلات الجذرية ذات العلاقة بالمرأة والعوامل المهيئة لعملها بما فيها التعليم والتدريب، وإصدار التشريعات المنظمة لعمل المرأة وازدياد أعداد القوى العاملة النسائية في مختلف مجالات العمل ومشاركتها السياسية والتغير الإيجابي في اتجاهات أفراد المجتمع نحو عملها ونحو مكانتها، ورغم نتائج الأبحاث والدراسات التي تشير إلى جدارة المرأة وكفاءتها وتفوقها –أحيانًا– على الرجل؛ فإن الفجوة مازالت واسعة بين إمكانات المرأة وقدرتها وما تطمح إليه من جهة، وبين ما يجسده الواقع العملي مؤسسيًّا وإداريًّا من جهة أخرى. فالتمثيل غير المتكافئ للمرأة في المراكز الإدارية العليا في المؤسسات العامة ومنظمات الأعمال الخاصة لا يزال هو السائد والغالب. والدراسة الراهنة

* قسم علم الاجتماع– كلية الآداب– جامعة القاهرة.

تتناول موضوع القيادة النسائية وقدرتها على تفعيل القرار في التنظيم الاجتماعي من خلال الدراسة الميدانية لعدد من القيادات النسائية في المواقع القيادية في نماذج للتنظيمات الرسمية بمدينة القاهرة من خلال اختيار تنظيم حكومي وآخر خاص..[1].

وتعتبر المنظمات غير الحكومية من أهم الهياكل التنظيمية القادرة على تنمية المجتمعات المحلية وخاصة في المجتمعات الريفية الجديدة. والمرأة كونها نصف المجتمع والراعية لكل الأجيال المستقبلية، وباعتبارها عنصر استقرار في هذا المجتمع أولى بدراسة احتياجاتها ومدى إشباع هذه المنظمات لهذه الاحتياجات[2].

ويقوم المجتمع المدني على المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتنوعة وهي مؤسسات مستقلة في عملها عن الحكومة، وهي تنظيمات تطوعية حرة تؤدي دور الوسيط بين المواطن والدولة من أجل تحقيق مصالحه وفق معايير القيم الاجتماعية والتعددية الثقافية والفكرية. وتبتعد تلك المؤسسات عن دور السلطة في صناعة قراراتها وسن برامجها التثقيفية. ومن المتصور في رأي الكثيرين أن يتقدم دور المجتمع المدني على دور الدولة في مجال الوعي والتثقيف الاجتماعي والسياسي من خلال دورها الأساسي والفعال في نشر ثقافة التنشئة السياسية التي تساهم في رفع الوعي السياسي في المجتمع. ومن أبرز مكونات المجتمع المدني جمعيات رجال الأعمال والحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية مثل مراكز حقوق الإنسان ومنظمات المرأة، وكذلك المؤسسات الصحفية المستقلة وأجهزة الإعلام والنشر غير الحكومية ومراكز البحوث والدراسات والهيئات والمراكز الثقافية والفنية المستقلة. وبصفة عامة تعمل مؤسسات المجتمع المدني على التأثير في الرأي العام كونه هدفًا في حد ذاته تبتغي من ورائه بحسب القضية أو الهدف الذي تقوم عليه –التأثير في صانعي القرار أو شاغلي السلطة– والتأثير في السلطة من جانب تلك التنظيمات، ويكون غالبًا بدافع حث متخذي القرار لاتخاذ أو عدم اتخاذ قرار يخدم القضية أو المصلحة التي تدافع عنها التنظيمات، وهي بذلك تلعب دورًا ملحوظًا في عملية التنشئة السياسية[3].

تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورًا كبيرًا في التنمية السياسية والتأهيل السياسي ويتدرب أعضاء منظمات المجتمع المدني على ممارسة الديمقراطية وصنع القرار، وتلمس احتياجات المجتمع، ومعالجة القضايا المهمة وممارسة الانتخابات والترشيح، وغيرها من الحقوق السياسية من خلال هذه المنظمات،

وذلك يؤهلهم للوصول إلى مركز صنع القرار في مؤسسات الدولة، ووجود المرأة في هذه المؤسسات يؤهلها لتتولى دورًا قياديًّا في المجتمع والمشاركة بكفاءة في صنع القرار في مؤسسات الدولة المختلفة.

وكذلك تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورًا مهمًا في تسليط الضوء على المشكلات التي تعانيها المرأة، وتسعى لتحسين أوضاعها في المجتمع والرفع من قدراتها للوصول إلى مرحلة الاعتماد على الذات.

وقد أصبحت أدوات مؤسسات المجتمع المدني والبرامج التي تقدمها مختلفة، فلم تعد ذات طبيعة خيرية وذات رعاية اجتماعية؛ بل تطورت لتواكب المستوى الداخلي والإقليمي والدولي، وأصبحت الدول تسند مهامَّ لهذه المؤسسات، مثل: التعليم وقضايا الصحة ومكافحة الفقر والبطالة[4].

ولم تعد الأسباب الحقيقية التي دعت المجتمع إلى خلق الفروق الضخمة بين الرجل والمرأة خافية على هؤلاء الذين يقرأون التاريخ ويدرسون حركة التطورات الاجتماعية والاقتصادية، وتاريخ البشرية منذ أن وجد الإنسان حتى أيامنا هذه. ففي فترة الصيد وعهود ما قبل التاريخ كان الرجل البدائي ينتقل من مكان إلى مكان لصيد طعامه، وكان الرجال والنساء يعيشون معًا ويتزاوجون، وكانوا جميعًا أبناء قبيلة واحدة وكانت المرأة تتزوج عددًا من الرجال والرجل يتزوج عددًا من النساء. ثم عرف الإنسان تربية الماشية والأغنام فاحتاج إلى عدد كبير من الأفراد ليساعدوه في الزراعة والرعي، وبما أن تناسل الإنسان لم يكن بالسرعة التي تتناسل بها الأغنام والماشية، بدأ الإنسان الأول يغزو القبائل الأخرى ثم يسوق أسراه من تلك القبائل إلى أرضه وبيته ليكونوا خدمًا وعبيدًا. ولم يستطع المالك البدائي أن يورث أبنائه الأرض وتذهب لأقارب الأم؛ ولكن حينما زاد الإنتاج وزادت الثروة واتسعت معها الملكية الخاصة فرض الرجل سيطرته وانتزع من الأم حقها الأول لينسب أولاده إليه ويورثهم ماله وأرضه. ويقول إنجلز: "إن ضياع حق الأم في النسب كان هزيمة النساء التاريخية الكبرى، ومن هنا بدء النظام الأبوي يتطور أكثر وأكثر لصالح الرجل بطبيعة الحال" وفيما يخص موضوع الدراسة؛ فهناك العديد من الدراسات التي اهتمت بموضوع القيادة ودورها وتأثيرها في المجتمع، ودراسات اهتمت بعملية التنمية السياسية، ولكن الدراسات المتخصصة التي تربط بين دور القيادة السياسية وعملية التنمية السياسية هي دراسات قليلة جدًّا، وربما يرجع ذلك لحداثة الموضوع نفسه من جهة، وقلة تناول دور القيادة في التنمية السياسية من جهة أخرى. ففي دراسة عنوانها (المشاركة السياسية للمرأة المغربية في الدار البيضاء وأثرها على صنع القرار السياسي دراسة في الأنثروبولوجيا السياسية) هدفت فجر سمير عبدالله الحريص من خلال

دراستها "إلى التعرف على عامل القيادة السياسية، وعلى دوره في عملية التنمية السياسية، بهدف تحقيق عملية التنمية، ومدى تأثير ذلك الدور على النظام السياسي، إضافة إلى معرفة قدرات القيادة على تخطى صعوبات وعقبات عملية التنمية وتذليلها، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها: أن أي مجتمع ينقسم إلى فئة حاكمة وفئة محكومة تسمى الفئة الحاكمة منها القيادة السياسية، وأن المرأة تمتلك من العناصر والمؤهلات ما يمكنها من السيطرة على شئون المجتمع وإدارته والتحكم بمواده المختلفة، فسلطة القيادة هي التحكم في المواقف أي التحكم في الناس في النهاية من خلال التأثير عليهم وتوجيههم لأداء المطلوب منهم بقرار له سلطة الإلزام على الملزم، بهدف تحقيق وظائف معينة داخل المجتمع، وأن القائد لكي ينجح في أداء تلك الوظائف، عليه أن يجمع بين خصائص وقدرات ذاتية معبرة عن النبوغ السياسي من قبيل الحساسية والذكاء والفطنة والتدبير وسعة الأفق والقدرة على تطويع خصائصه الذاتية وأساليبه في الحركة والتعامل بما يتفق مع خصائص ومقتضيات مواجهة كل موقف أو مشكلة من المشكلات التي تواجه المجتمع[5].

وهناك دراسة عن (النخبة النسوية في مصر: دراسة سوسيولوجية) أوضحت فيها أميمة أبو الخير العلاقة بين مفهوم النخب السياسية والمجال المدني. وأصبح ثمة إمكانية لا لدراسة النفوذ السياسي فحسب؛ بل طبيعة النفوذ الاجتماعي بشكل عام. فطرح مفهوم النخب الاجتماعية يربط دراسة النخب بمفهوم المجال العام، فلم تعد القضية تتمحور حول تركز القوة أو انتشارها، وإنما طبيعة التأثير السياسي والاجتماعي داخل مجال أو حقل من الحقول الاجتماعية، وطبيعة التشابك الذي يمكن أن يحدث بين الحقول عبر التأثير والنفوذ الذي تمارسه النخب الاجتماعية[6].

وهناك دراسات تناولت دور القيادة في الإدارة كدراسة نادية أحمد السيد علي عن (أثر إدراك القيادة النسائية للعدالة والالتزام التنظيمي على فعالية إدارة الأزمات) حيث توصلت الباحثة في نتائج دراستها إلى وجود علاقة بين إدراك القيادة النسائية للعدالة التوزيعية وفعالية إدارة الأزمات، وقد توصلت أيضًا إلى أن تلك العلاقة ضعيفة بمجتمع البحث؛ حيث يشعر المبحوثون بمستوى ضعيف في العدالة التوزيعية مما ينعكس على فعالية إدارة الأزمات. كما توصلت إلى شعور مجتمع البحث ببعض القيم التنظيمية غير المُرضية مثل انتشار المحسوبية في التنظيم، مما ينعكس على فعالية إدارة الأزمات، وتوصلت كذلك إلى ضعف الشعور بالولاء أو الاستعداد لبذل أقصى جهد في التنظيم من قبل مجتمع البحث مما ينعكس على فعالية إدارة الأزمات[7].

أولًا: مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة البحث الراهن في محاولة دراسة واقع القيادة النسائية في التنظيم الاجتماعي الرسمي ومعرفة الكيفية التي بها ومن خلالها يفعل القرار التنظيمي بجوانبه المختلفة، والكشف عن قدرة القيادة النسائية على صناعة واتخاذ القرارات المختلفة، إضافةً إلى التعرف على قدرة القيادة النسائية على تحقيق الغايات المرجوة.

ولقد أصبحت منظمات المجتمع المدني من أهم العوامل الفعَّالة في عمليات التنمية والتحديث في كل المجتمعات، وتعتبر واحدة من أفضل آليات المشاركة في صنع القرارات، ورسم السياسات العامة؛ بل أصبحت تمثل قاسمًا مشتركًا في إطار سياسات التنمية في مختلف دول العالم، ومع تزايد الاهتمام بها تعددت أنواعها وتصنيفاتها، كما تعددت مجالات نشاطها والأدوار التي تقوم بها، وبالنظر إلى مصر فإن دولة الوحدة قد رافقها اتساع نطاق الحرية الذى جاء تعبيرًا عن التحول الديمقراطي وظهور العشرات من الجمعيات والمنظمات الأهلية والمنظمات النسوية التي تعمل في مجالات حديثة لم تكن معروفة من قبل المجتمع وأضحت فعَّالة في مجال التنمية[8].

ثانيًا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في جانبين: الأول نظري والثاني تطبيقي.

أولًا: الأهمية النظرية

تتضح الأهمية النظرية لهذه الدراسة في:

- تطبيق معطيات علم الاجتماع النظرية والمنهجية على واحدة من قضايا المجتمع المعاصر وهو الموضوع الخاص بالمرأة وشغلها للمناصب القيادية ومواقع صنع واتخاذ القرار ودراسة قدرتها على تفعيل القرار داخل التنظيم الاجتماعي.
- معرفة أسباب ودوافع الاهتمام بالمرأة في المواقع القيادية ومعرفة هل يرجع ذلك إلى الأسانيد النظرية العملية التي تبرز أهمية دور المرأة ومشاركتها الإيجابية في العمل والوصول إلى المناصب القيادية. أم أن هناك دوافع أخرى أكثر تأثيرًا تبرر سرعة وعمومية انتشار هذه السياسات.

ثانيًا: الأهمية التطبيقية

تكتسب الدراسة الراهنة أهميتها من كونها تسلط الضوء على أنماط القيادة وأشكال المشاركة المجتمعية في بعض مؤسسات المجتمع المدني. في إطار الظروف المحيطة بالمرأة في مواقع القيادة وقدرتها على تنفيذ القرارات ودراسة نجاحها في أداء دورها في إدارة التنظيم.

ثالثًا: أهداف الدراسة

لقد انطلقت الدراسة من هدف رئيس وهو التعرف على أنماط القيادة وأشكال المشاركة المجتمعية في بعض مؤسسات المجتمع المدني.

إضافة إلى عدة أهداف فرعية، منها:

- التعرف على طبيعة الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية للقيادة النسائية.
- التعرف على دور المرأة المصرية في الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني.
- التعرف على آليات دعم القيادة النسائية وتمكينها للمشاركة بفاعلية في نواحي الحياة المختلفة.
- معرفة طبيعة المشكلات المجتمعية التي تستطيع المرأة القيادية مواجهتها.
- بلورة الدور الاجتماعي المأمول للقيادة النسائية.

رابعًا: تساؤلات الدراسة:

يسعى البحث إلى الإجابة على تساؤل رئيس يتمثل في "ما أنماط القيادة وأشكال المشاركة المجتمعية في بعض مؤسسات المجتمع المدني؟ وتحت مظلة هذا الهدف العام ثمة عدد من التساؤلات الفرعية وهي:

1- ما الخصائص الاجتماعية والثقافية للقيادة النسائية؟

2- ما أثر دور المرأة المصرية على الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني؟

3- ما آليات دعم وتمكين القيادة النسائية؟

4- ما طبيعة المشكلات المجتمعية التي تواجه المرأة في المراكز القيادية؟

5- ما الدور الاجتماعي المأمول للقيادة النسائية؟

خامسًا: الإطار النظري للدراسة

النظرية النسوية

عرفها المعجم بأنها النظرية التي تنادي بمساواة الجنسين سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا، وتسعى بوصفها حركة سياسية إلى تحقيق المرأة واهتماماتها، وإلى إزالة التمييز الجنسي الذي تعاني منه المرأة. ومن التعريفات الأخرى؛ أنها مجموعة من أفكار مترابطة لحركة اجتماعية، أو موقف اجتماعي يهدف إلى التغيير. وهي في مجملها معنى واسع يرتكز على المطالبة بحق المرأة السياسي والقانوني، وحق تساوي الفرص، وحق تقرير المصير، وقد تشكل كل ذلك نتيجة الاعتراف بالوضع الأدنى للمرأة والناتج عن التمييز وعدم المساواة. لذلك يمكن القول إن النسوية في جانبها السياسي تسعى إلى أن تلعب النساء دورًا حقيقيًّا في صنع القرار السياسي وليس مشاركة هامشية وهذا التوجه للنسوية يركز على الحقوق لممارسة متساوية للرجال والنساء[9].

وقد ظهرت النسوية في التيارات الفكرية المختلفة واختلفت رؤيتها لقضايا المرأة وتحليلها لوضعها في المجتمع وفقًا لكل تيار.

أولًا: الاتجاهات النسوية في النظرية الماركسية:

انطلقت الماركسية في تحليلها لوضع الأسرة والمرأة عبر التاريخ من نظرتها القائلة بالتفسير المادي للتاريخ والمجتمع معتبرة أن ثمة عاملين اثنين يقرران طبيعة الأسرة وشكلها هما:

- التغير في البنية الاجتماعية والاقتصادية.
- الصراع الطبقي.

ومن هنا ربطت الماركسية حقوق المرأة ومكانتها في أي مجتمع من المجتمعات بالموقع الذي تحتله على، صعيد الإنتاج أو الاشتراك فيه معتبرة أن المرأة عبر التاريخ ما عرفت المساواة مع الرجل وكذلك الحرية في المجتمع إلا من خلال ارتباطها بموضوع الإنتاج وأدائها –بالتالي– عملًا منتجًا مساويًا لعمل الرجل، وكذلك فإن اضطهاد المرأة وعدم مساواتها بالرجل لم يكن إلا نتاجًا لابتعادها عن موقعها كمنتج والتحاقها بعمل لا يمت إلى الإنتاج بصلة، وأنه ما لم تتوصل المرأة مجددًا إلى موقع إنتاجي موازٍ للرجل فستبقي حريتها منقوصة وستبقى تابعة. واعتبرت الماركسية أنه ما بقيت النساء أسيرات بيوتهن منهمكات بمهام غير منتجة بالنسبة للمجتمع برمته، فإن كل محاولاتهن ومبادراتهن للحصول على الحرية والمساواة محكومة بالفشل، وأن المرأة ستبقى مستعبدة من الرجل مادامت مرتبطة بحساب إنتاجيته؛ لأن عملها على صعيد الأسرة هو عمل غير منتج؛ لأنه لا يدخل في حساب الدخل القومي أو الاجتماعي.

ولم ترَ الماركسية في الأسرة عائقًا دون عمل المرأة فحسب أو عقبة في طريقها، بل رأت فيها كذلك مصدرًا لإزعاج الدولة نفسها وراهنت على أن عمل المرأة سيؤدي بلا شك لانهيار الأسرة واختفائها بالكامل، وهذا ما توصلت إليه الماركسية من خلال مراقبتها للنتائج المترتبة على دخول المرأة لميدان العمل في ظل الرأسمالية فاتفقت النظريتان على وجوبه "كلما عم عمل المرأة كلما انحلت الأسرة واختفى شيئًا فشيئا كل مكان يحافظ على قوة الأسرة واستقرارها، وتصبح الأسرة بالتالي غير ضرورية بالنسبة للأفراد الذين يرون كما ترى الدولة "أن الأسرة مصدر إزعاج".

إن مساواة المرأة بالرجل في الماركسية ومحاولة معالجة الواقع البيولوجي والإنساني لكليهما من المنطلقات المادية البحتة واعتبار علاقتهما مبنية على أسس اقتصادية محضة لا يمكن أن تؤدي إلى

معالجة موضوعية لحقوق المرأة؛ إذ إنها نظرت للمرأة نفسها باعتبارها آلة وعاملًا من عوامل الإنتاج، وتحت شعار تحريرها من السجن المنزلي دفعتها الماركسية إلى المصنع لتكون أداةً مكملة للآلة، ولم تنظر إليها بوصفها امرأة، ولم تفكر إلا في كيفية استنزاف طاقتها ومقدراتها في ميدان العمل على حساب طبيعتها الأنثوية وعاطفة الأمومة لديها، فحولت الطفل إلى ملكية عامة وجعلت الأفراد كافة تحت وصاية الدولة مباشرة.

واتسمت الحركات النسوية الماركسية في العالم بالصراع من أجل المطالبة بالحقوق المتساوية وزيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الإنتاجية بمستوياتها المختلفة بما فيها الحقوق السياسية، ورفضت حصر دور المرأة في الاختلافات البيولوجية. وعلى غرار ما أشار إليه ماركس من استغلال العامل نتيجة نشأة المجتمعات الإقطاعية والرأسمالية خضعت المرأة للاستغلال من قِبَل الرجل نتيجة تسلطه عليها، وهو ما ينتج معاملة غير عادلة تلقاها المرأة من المجتمع، فاقتصر نشاطها على الإنجاب والرضاعة خاصة بعد انتقال الإنتاج المعيشي خارج المنزل مما يجعل المرأة مفرغة من الثروة والقوة حيث يتحرر وضع المرأة في كل مرحلة بنائية تاريخية بالتفاعل الجدلي بين العامل الأساسي –أساس المجتمع– والعامل الفرعي –البناء الفوقي– ويترتب على هذا التفاعل وعي المرأة بنفسها وبقدراتها.

وانطلاقًا من الرؤية الماركسية يحاول التيار النسائي إعداد الصفوف النسائية من خلال:

- تشجيع المرأة على النضال من أجل الاستقلال الاقتصادي.
- رفض التبعية والاستغلال.
- ضرورة الاندماج في المجتمع بوصفها عضوًا نشطًا ورفضها كل أشكال الاضطهاد.
- التركيز على الصراع الطبقي الذي يعكس مصالح الطبقة البرجوازية.
- ترديد مقولات تعبر عن هذا الفكر مثل: رفض السيطرة، وإعادة النظر في مجهود المرأة داخل الأسرة، وإعادة تقييم دور المرأة في المجتمع بدون تبعية.

وتعتبر نسوية هذا التيار أن قمع المرأة وقهرها بدأ مع ظهور الملكية الخاصة؛ فنقل الملكية بالإرث سبب أساسي للعلاقات غير المتوازنة وتوزيع المهام والأعمال على أساس من التمييز الجنسي؛ فيرى أصحاب هذا التوجه أن الرأسمالية أنشأت نظامًا للعمل يميز بين المجالين الخاص والعام؛ فللرجل

العمل المنتج والمدفوع، وللمرأة الأعمال المنزلية المجانية غير المصنفة ضمن الإنتاج، واستندوا إلى ما كتبه إنجلز عن أن قيام الرأسمالية والملكية الخاصة أكبر هزيمة للجنس النسائي، كما أكد النسويون الماركسيون على الأثر البيولوجي في تكوين الإنسان، واعترفوا بالاعتمادية الإنسانية، أي على التكامل بين الذكر والأنثى بيولوجيًّا؛ لذا لم يدخل هؤلاء في الجدل حول تحقير قيم الأمومة الذي انساقت له النسوية الراديكالية.

إلا أن الاختلاف الرئيس بين هذا التيار وغيره من التيارات يكمن في أن النسوية الماركسية تعتقد انخراط النساء في سوق العمل ومشاركتهن في الصراع الطبقي سيؤدي إلى قلب النظام الرأسمالي وإزالة الطبقات، بحيث يكون النضال في سبيل تحرر النساء خطوة تحرز في الطريق للعدالة الطبقية عمومًا، ولهذا نشأ اهتمام خاص بقضية المرأة داخل هذا التيار في إطار الأطروحة الطبقية؛ ولكن اقتصار تحليلهم على البعد الطبقي بدا غير كافٍ لشرح أسباب التهميش والتمييز ضد المرأة في كافة المجتمعات داخل الطبقة الواحدة[10].

ثانيًا: الاتجاهات النسوية الليبرالية

ينتسب هذا التيار إلى خط الثورة الفرنسية وامتداداته الفكرية، ويستند إلى مبادئ المساواة والحرية للمطالبة بحقوق للمرأة مساوية لحقوق الرجل في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية. ويتميز هذا التيار بإيمانه بقدرة النظام الرأسمالي على تحقيق الكمال والتكيف مع المتغيرات، ويعمل المنتمون إليه من أجل أن يوفر النظام القائم الفرص والحقوق نفسها للنساء والرجال، من خلال التركيز على التربية وتغيير القوانين المميزة بين الجنسين وتغيير الذهنيات على المدى البعيد.

ويعتمد فكر المدرسة النسوية الليبرالية على تفسير تقسيم الأدوار بين المرأة والرجل من خلال وسائل التنشئة الاجتماعية؛ فمن خلال الأسرة والمدرسة والإعلام والمؤسسة الدينية والسياسية يتعلم الذكر نمطًا معينًا من السلوك، مثل: النظرة المادية للعالم، والتنافس، وتجنب العاطفة في حين تخضع الإناث على الجانب الآخر لتنشئة تعمل على تطبيعهن بصورة مغايرة، مثل: الطاعة، والخضوع، والتعبير عن المشاعر.

وتعتقد تلك المدرسة في إمكانية إعادة التوصيف والترتيب لمكانة المرأة التي تأصلت بفعل مؤسسات التنشئة للقضاء على التمييز ضد النساء، والفكرة المهمة التي توجه تلك المدرسة هي أن

القيم والمعايير الثقافية يؤثران بدرجة كبيرة في سلوك الأفراد كما لو كانوا عبارة عن تكوين إسفنجي يُتَشَرَّب عن طريق التنشئة الاجتماعية بالقيم والمعايير؛ فهما يتحكمان في سلوك الأفراد، وبالتالي تستبعد المرأة من عديد من الأنشطة التي يستحوذ عليها الرجال خاصة القدرة على صنع القرار السياسي.

وترفض تلك المدرسة انقسام المجتمع إلى قسمين: الأول خاص بالرجال يتمتع فيه الرجل بكل المزايا من حرية وتسلط ونشاط اجتماعي وسياسي، والثاني خاص بالمرأة يتم من خلاله تنشئتها على التنازل والتبعية المستمرة، ومن ثم تطالب المدرسة النسوية الليبرالية بالقضاء على تلك الصورة التي توارثتها الأجيال من خلال التنشئة الاجتماعية؛ لإعادة تشكيل العلاقة بين الرجل والمرأة في إطار الحقوق والواجبات المتساوية.

نظرية الدور

نشأت نظرية الدور وتطورت في إطار علم الاجتماع الغربي، وإن كان المفهوم يستخدم في فروع أخرى عديدة كعلم النفس وعلم السياسية، وهو ما يثير إشكالية تحديد المفهوم بشكل دقيق عند استخدامه في مجال معرفي محدد. وعرفته نادية جمال الدين بأنه مجموعة من الصفات والتوقعات المحددة اجتماعيًّا والمرتبطة بمكانة معينة. والدور له أهمية اجتماعية لأنه يوضح أن أنشطة الأفراد محكومة اجتماعيًّا، وتتبع نماذج سلوكية محددة؛ فالمرأة في أسرتها تشغل مكانة اجتماعية معينة، ويتوقع منها القيام بمجموعة من الأنماط السلوكية تمثل الدور المطلوب منها. وبالنسبة للمرأة فالدور المعياري لها بوصفها امرأة هو كونها زوجة وأمًّا، وهو الدور الذي يتوقعه منها المجتمع وينتظر منها القيام به، ويتفق اتفاقًا كبيرًا مع دورها الفعلي إن لم يتطابق معه.

وكان تعريف بوبتز للدور: "هو نتاج لمدركين أكثر شمولًا واتساعًا، وهما المعيارية الاجتماعية والتمايز الاجتماعي، أو بشكل دقيق نتيجة ترابط معين بين كلا المدركين؛ فكل مجتمع يمكن اعتباره إطارًا من المعايير السلوكية ويمكن تمييز أنساق معينة من الفعل الاجتماعي بشكل دائم ومستمر على أنها جبرية وملزمة، كما أن كل مجتمع يمكن اعتباره بناءً متمايزًا اجتماعيًّا وإطارًا مركبًا من أجزاء متمايزة من الناحية الاجتماعية.

وبالنظر إلى دور المرأة في المجتمع نجد أنها وفق هذه النظرية أشد الفئات تعرضًا لصراع الأدوار، فهي ابنة وأم وزوجة وموظفة ونقابية وناخبة، وأدوار أخرى عديدة، وهو ما يثير لديها بحدة إشكالية الصراع الداخلي النفسي للتوفيق بين كل هذه الأدوار"[11].

ورغم الخلاف بين هذه الحقول المعرفية حول دلالات المفهوم واستخداماته؛ فإن نظرية الدور التي تقوم على دراسة سلوك الفرد وارتباطه بالواقع الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية تبنى على بعض الافتراضات الأساسية التي يوجد عليها اتفاق عام بين العلوم الاجتماعية المختلفة وهي:

- أن بعض أنماط السلوك تعد صفة مميزة لأداء الأفراد الذين يعملون داخل إطار معين.
- أن الأدوار غالبًا ما ترتبط بعدد معين من الأفراد الذين يشتركون في هوية واحدة.
- أن الأفراد غالبًا ما يكونون مدركين للدور الذين يقومون به، ويحكم الدور ويحدده إلى درجة كبيرة إدراك هؤلاء الأفراد لأدوارهم ومعرفتهم بها.

ويمكن تصنيف نظريات ومداخل الدراسات والبحوث في مجال القيادة في ثلاثة مداخل رئيسة هي:

نظرية السمات

كانت نظريات السمات أولى المحاولات التي بذلها الباحثون في مجال القيادة، وفيها كان التركيز على أن القادة يمتلكون مجموعة من الصفات أو الخصائص التي تجعلهم يتميزون على (التابعين)، فهذه النظريات تفرض وجود ارتباط قوي بين القيادة والفعالية الإدارية والخصائص والسمات التي يمتلكها القائد[12].

وهي النظرية التي تدور حول السمات الشخصية للقائد، وأن القائد يصبح قائدًا بجهده وخصاله الشخصية. فهذه النظرية لا تقدم تفسيرًا كاملًا لطبيعة القيادة. إلا أن هناك كثيرًا من الدراسات التي أثبتت وجود علاقة بين القائد وسماته الشخصية كالذكاء، والتحصيل الدراسي، والخبرة في أداء المهام، والقدرة على التكيف مع المواقف، والاستقلالية والشعبية[13].

وهي النظرية التي ترجع استمرارية القائد إلى توافر صفات شخصية معينة موجودة فيه تجعل الآخرين يقبلونه، ومن أهم هذه الصفات التواضع، والقدرة على التجديد، وقوة الإرادة، وفن التعامل، وكسب الآخرين، الثقافة واستشراف المستقبل[14].

النظرية السلوكية

نتيجة للقصور والانتقادات التي وجهت لنظريات السمات لعدم قدرتها على تفسير الأسباب التي تؤدي إلى القيادة الفعالة، وجه الباحثون أنظارهم نحو دراسة سلوك وتصرفات القادة. وأدى ذلك إلى افتراض الباحثين أن القادة لا يولدون؛ ولكن يمكن صناعتهم، وبالتالي ظهرت النظريات السلوكية[15].

النظرية الموقفية

هي النظرية التي تؤكد على أن طبيعة الموقف هي التي تفرز ما يستدعي نشوء سلوك القيادة عند الفرد. فرغم أهمية وجود سمات القيادة فإنها ليست الأساس، والأهم هو الموقف الذي يؤدي إلى بزوغ نجم شخص دون غيره[16]. وترى أيضًا أن النمط القيادي الذي يستخدمه القائد يعتمد بدرجة كبيرة على مجموعة من العوامل والمؤثرات؛ فالقائد يعمل في إطار معين، يدرك دوره بوصفه قائدًا وما يتطلبه هذا الدور من معلومات ومهارات وأنماط معينة من السلوك، ويكون سلوك القائد في إطار افتراضات معينة محددة تعمل في نفسه وتوجه تفاعله مع العاملين.

سادسًا: مفاهيم الدراسة

مفهوم القيادة: القدرة على التأثير في الأفراد والجماعات ودفعهم نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة. ومن جانب آخر قد يعرف البعض القائد بشكل مبسط على أنه المسؤول عن عمل معين؛ بينما نجد البعض الآخر يصفه على أنه الذي يظهر وينجح في مجالات السلوك القيادي. وفي إطار بعض الوظائف التي يمارسها القادة نستطيع وصف القادة وتصنيفهم في أربع فئات وهي:

- القائد الذي يشغل مكانة اجتماعية بغض النظر عما إذا كان يتميز بالقوة أم لا.
- **القائد الإداري:** هو القائد الذي يستطيع إنجاز الأعمال.
- **القائد الخبير:** هو ذو الصفات والقدرات الخاصة.

– **القائد الأسطوري:** هو القائد الذي يمتلك القوة الخارقة غير العادية[17].

ويوضح الشكل التالي الوضع بشكل دقيق

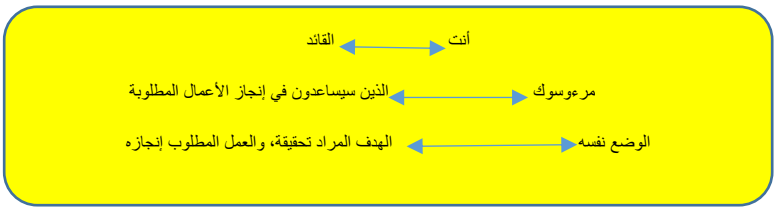

المجتمع المدني:

نستطيع تعريف المجتمع المدني بأنه: تلك الهيئات أو المؤسسات أو الجمعيات أو المنظمات غير التابعة للجهاز الإداري للدولة، والتي تهتم وتسهم في تنمية المجتمع اقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا وبيئيًّا. ويمكن أن يكون من ضمن أهداف منظمات المجتمع المدني الوصول إلى السلطة السياسية أو أحد أركانها كالبرلمان أو الحكومة. وتستطيع تلك المنظمات اكتساب ثقة الجماهير وتكوين أرضية جماهيرية واسعة نظرًا لما تقدمه من مساهمات وخدمات لتحسين حياة الجماهير. ويستطيع المواطنون، من خلال المجتمع المدني، تحديد هوية المجتمع الذي يعيشون فيه ثقافيًّا واجتماعيًّا، وأيضًا سياسيًّا واقتصاديًّا، وعليه تكون الحكومة في مثل هذا المجتمع في خدمة الناس وليست في خدمة الحاكم أو السلطة السياسية. كما تهتم منظمات المجتمع المدني برعاية حقوق الإنسان والحض على الالتزام بالمعايير الأخلاقية والتقاليد والمعتقدات التي تعارف عليها المجتمع المدني دورًا أساسيًّا في الوصول إلى التجمعات والفئات والطبقات الاجتماعية الفقيرة التي تتناساها أجهزة الدولة أو تعجز عن الوصول إليها، من أجل تنظيمها وتنميتها والعمل على ازدهارها، خاصة في المجال الاقتصادي. بحيث أصبحت مؤسسات المجتمع المدني هى الأكثر ملاءمة وتأهيلًا لتنظيم وإنجاح الجهود الذاتية والمبادرات الشعبية، وذلك عبر إنشاء شبكات للتنمية تضم جهود ومبادرات هذه المؤسسات مع أجهزة الدولة وجمعيات رجال الأعمال من أجل قيادة علمية رشيدة لمفردات عملية التنمية المحلية المستمرة لهذه التجمعات والفئات الفقيرة، ولمؤسسات المجتمع المدني ومنظماته دور مهم في تنمية الوعي السياسي لإيمانها بحق المواطنة والمساواة لجميع فئات وطبقات المجتمع والعمل معًا[18].

مفهوم التمكين

التمكين مفهوم حديث النشأة، ظهر في فترة التسعينيات من القرن العشرين، وأصبح أكثر استخدامًا في سياسات المؤسسات الحكومية وبرامجها والمنظمات غير الحكومية، ويعترف بالمرأة بوصفها عنصرًا فعالًا في التنمية المستدامة، ويهدف إلى القضاء على كل أشكال التمييز ضدها.[19] وإيجاد آليات تمكنها من تقوية قدراتها، واتخاذ إجراءات سياسية، وبرامج تدعم مشاركتها سياسيًا[20]. ومن ثم ينطوي هذا المفهوم على تمليك النساء لعناصر القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعرفية، وتمكينهم من التأثير في العملية التنموية وممارسة حق الاختيار، وإعطائهن الفرصة في تحديد حاجتهن وأولوياتهن[21].

سابعًا: تاريخ المجتمع المدني ونشأته

تشكل هيئات المجتمع المدني وسائط اجتماعية بين الفرد (المواطن) والدولة (السلطة)، وتتضمن فاعليتها في تنظيم الفاعلين الاجتماعيين من خلال قنوات مؤسسية أهلية، سواء أكانت اقتصادية أم سياسية أم ثقافية أم اجتماعية تعمل على تمكين الأفراد من المشاركة في المجال العام، وتنمية ثقافة المبادرة واحترام الآخر، والتسامح ونبذ العنف، والاعتراف بالتنوع والتعدد والتي بدورها تشكل سندًا اجتماعيًا وسيكولوجيًا دافعًا لنشاطات الأفراد في جميع المجالات.

ويعد تواجد المؤسسات المدنية متنوعة النشاط في واقع المجتمع من أهم العلامات المميزة للتحول الديمقراطي، ومن أبرز القنوات التي تشجع المواطنين على العمل الجماعي لتحقيق المصالح الخاصة والعامة وإرساء ونشر وتعميم ثقافة مدنية تدعم تحقيق الديمقراطية والمواطنة المتساوية، ويتعلم الشعب من خلالها كيف يعبر عن مصالحه ويدافع عنها، وكيف يشارك في العمليات السياسية والتنموية التي تؤثر على حياته، وتنمي وطنه...ويعزى هذا الفضل إلى التطور التاريخي الذي حدث في معنى المجتمع المدني؛ فقد تحول من وسيلة للتنظيم تهدف إلى الحفاظ على المصالح الخاصة فقط إلى وسيلة لحماية الحقوق والحريات في مواجهة الدولة[22].

- **تصاعد الاهتمام بالمجتمع المدني في الإطارين العالمي والإقليمي:**

أ- المتغيرات العالمية: في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ظهرت كتابات مهمة تناولت فكرة نهاية التاريخ، وانتصار الديمقراطية، وأن الرأسمالية هي

الطريق الوحيد نحو المستقبل. ولقد بدأ الموقع الجديد الذي احتله المجتمع المدني منذ مطلع التسعينييات من القرن العشرين في تحقيق ما يلي:

- الإسهام في عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية والتأثير إيجابيًّا في إرساء احترام حقوق الإنسان واتساع المشاركة السياسية.
- الإسهام في مواجهة تحديات التنمية البشرية الخاصة في مواجهة الفقر والبطالة.
- توسيع مشاركة القواعد الشعبية في عملية التنمية بعد إخفاق التنمية من أعلى للأسفل.
- تمكين المرأة، والمفهوم يشير علميًّا إلى توفير عناصر القوة اقتصاديًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا.

ومن ثم فإن المشاركة العالمية من جانب منظمات المجتمع المدني، والتفاعل غير المسبوق من جانب منظمات ونشطاء المجتمع المدني العربي، قد أسهما بلا شك في توفير فكر جديد وخبرات جديدة، ودفعا أيضًا لاهتمام الدراسات العربية بمثل هذه التفاعلات الجديدة. ومن ناحية أخرى، فإن أحداث سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية هزمت العالم وصاغت رؤية جديدة لدى السياسة الأميركية وبعض الدول مفادها: "أن غياب الديمقراطية يقف وراء تصدير الإرهاب" ومن ثم كانت الضغوط السياسية منظمة لدفع المجتمع المدني نحو الساحات الإقليمية والعالمية.

ب-الإطار الإقليمي العربي: إن تلك المتغيرات تسلط الضوء مباشرة على فهم تطورات لحقت بالأدبيات العربية التي اهتمت بدراسة المجتمع المدني، وأدواره وقدراته، وهناك نقلة نوعية جعلت هذه المنظمات آليات للتكيف مع مؤسسات اقتصادية جديدة حررت قوى السوق، ويبرز على سبيل المثال تصاعد في عدد المنظمات التي تقدم خدمات صحية في (لبنان/ مصر / الأردن/ المغرب) وتصاعد مماثل لمكافحة الفقر.

وهناك متغيرات إقليمية أثرت في المجتمع العربي، مثل:

- انفراجة ديمقراطية في بعض الدول العربية، صاحبها اتساع نسبي في مساحة الحريات، والتي انعكست على تصاعد عدد المنظمات التي سُجِّلَت قانونيًّا في الألفية الثالثة، كما انعكست على أنماط جديدة من المنظمات، فلدى مصر مثلًا 132 منظمة حقوق إنسان، وفي المغرب 73 منظمة.

- خطاب سياسي يعلن عن إيمانه بدور نساء المجتمع المدني في مواجهة التحديات التنموية.
- خطط تنموية متعددة لمواجهة التحديات الإنسانية؛ حيث شهدت شراكات جديدة بين بعض الحكومات والمجتمع المدني، خاصة في مجال مكافحة الفقر ومواجهة البطالة.
- توجه دول المنطقة العربية نحو تعظيم قوى السوق، وتراجع دور منظمات الدولة.
- تصاعد نشاط قوى وتيارات سياسية واجتماعية وامتداد حركتها إلى ساحة المجتمع المدني[23].

العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني

إن الأصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني أنها علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار، وليست علاقة تناقض أو خصومة؛ فالمجتمع المدني ما هو إلا أحد تجليات الدول الحديثة التي توفر شروط قيامه عن طريق تقني ينظم ممارسات كل الأطراف والجماعات داخل المجتمع. كما أن المجتمع يعتمد على الدولة في القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية من خلال ما تضعه من تنظيمات. فالدولة والمجتمع المدني متلازمان؛ حيث إنه لا دولة دون مجتمع مدني ولا مجتمع مدني دون دولة؛ بل إن المجتمعات المدنية هي وليدة قوة الدولة وتنشأ من أجل موازنة قوتها. فلم يتطور المجتمع المدني في الغرب لتقويض الدولة بل كان المجتمع المدني والدولة القوية حصيلة التطور المتوازي. كما أن الدولة تستطيع أن تسهم في تقوية المجتمع المدني أو في تطوير مجتمع مدني صحي من خلال وضع قوانين واضحة قابلة للتطبيق لعمل هذا المجتمع، وتقديم حوافز له. وعلى الصعيد المقابل، فإن منظمات المجتمع المدني تصبح أكثر فعالية في المشاركة في عملية صنع السياسة إذا كانت الدولة تتمتع بسلطات متماسكة قادرة على وضع السياسات وتنفيذها[24].

ثامنًا: التطور التاريخي للقيادة النسائية

لقد حظي موضوع القيادة باهتمام كبير من جانب المفكرين والباحثين، ويرجع ذلك إلى الدور الذي يلعبه العنصر البشري في المؤسسة والذي يبرز من خلال مسئولية القائد في تحقيق التكامل بين الجوانب التنظيمية والإنسانية لتحقيق الفعالية والوصول إلى الأهداف، باعتبار الهدف النهائي للقائد هو تحقيق رؤيته بشكل واقعي من خلال نمط معين من السلوك في إطار الظروف التي يواجهها، والمقصود بفعالية القيادة الدرجة التي ينجز بها القائد مهمة وأهداف العمل من خلال الجماعة التي يقودها، بحيث يحققون هذه الأهداف لرغبتهم في إنجازها[25].

إن القيادة المحركة، الباعثة للهمم، المحفزة على العمل الجماعي وروح الفريق هي متطلب أساسي لحيوية مؤسسات المجتمع المدني، وقد اهتمت الكتابات العربية والكتابات الأجنبية بموضوع القيادة الفعالة، إلا أن اهتمامها الرئيسي قد اتجه إلى القطاعين، الأول (الحكومة والدولة) والثاني (القطاع الخاص)، بينما كتابات محدودة للغاية، وفي أغلبها كتابات أجنبية قد اهتمت بالقيادة في القطاع الثالث (المنظمات الأهلية كمكون رئيسي للمجتمع المدني)[26].

المرأة المصرية في السلطة وصناعة القرار

ظلت المنظمات الأهلية بعيدة عن مجال السياسة لسنوات طويلة؛ إلا أنه قد ظهرت العديد من المنظمات الأهلية ذات الصبغة السياسية والتي لها دور كبير في حشد الناخبين ودعم المرشحين في الانتخابات البلدية والانتخابات البرلمانية، وكذلك تنظيم الندوات لتوعية المرأة بأهمية مشاركتها في الانتخابات ودعم الحملات الانتخابية للمرشحات وتنظيم لقاءات لهن مع الجمهور، كل ذلك من أجل تفعيل دور المرأة السياسي[27].

إن قضية المشاركة السياسية للمرأة المصرية تعود إلى فترة بعيدة، تبدأ منذ عشرينيات القرن الماضي، حين بدأت النساء يطالبن بحقوقهن السياسية، وفي عام 1956 كان للمرأة المصرية الحق الدستوري في الانتخابات والترشح للبرلمان والمناصب السياسية، وفي عام 1979 أجريت إصلاحات تشريعية جديدة أدت إلى تخصيص ثلاثين مقعدًا للنساء في مجلس الشعب والمجالس المحلية؛ لكنها ألغيت عام 1987 بحجة مخالفتها للمبدأ الدستوري الذي ينص على المساواة النوعية[28].

في عام 1907 تأسس الحزب الوطني وشاركت المرأة المصرية في جهوده وأنشطته؛ فقد دعا "مصطفى كامل" لتعبئة جهود المرأة في الحركة الوطنية؛ ولكن عضوية المرأة في الحزب في ذلك الوقت كانت غير رسمية، وفي عام 1908 اشتركت المرأة في التوقيع على العريضة التي قدمها الحزب الوطني للخديوي للمطالبة بإنشاء مجلس نيابي، وفي عام 1910 مثلت السيدة انشراح شوق المرأة المصرية في المؤتمر الدولي الذي عقد في بروكسل من أجل تأييد مصر، كما شهد عام 1914 تكوين الرابطة الفكرية للنساء المصريات للمطالبة بحقوق المرأة السياسية، وفي عام 1923 أُنْشئ الاتحاد النسائي برئاسة السيدة هدى شعراوي بهدف المطالبة بحقوق المرأة السياسية في مقدمتها حق الترشح والتصويت، وبمجرد إنشاء الاتحاد النسائي المصري انضم إلى الاتحاد الدولي لحقوق المرأة في جميع أنحاء العالم لخدمة الإنسانية جمعاء، ومن خلال هذا الاتحاد الدولي شاركت المرأة المصرية في

المؤتمرات الدولية، وأصدر الاتحاد النسائي مجلة الأجبيسان 1927 برئاسة السيدة سيزا نبراوي وصدرت باللغة الفرنسية لتوزع بالخارج، واقترن أول برلمان في مصر في عام 1922 بتصاعد الدعوة للمساواة بين الرجل والمرأة والمطالبة بمنح المرأة حقوقها السياسية إلى أن نصت المادة الثالثة في دستور 1923– 1930 على أن المصريين لدى القانون سواء في الحقوق السياسية والمدنية.

وشهدت الأربعينيات زيادة التوجه السياسي للحركة النسائية وتكوين أول حزب نسائي مصري هو حزب نساء مصر 1942 برئاسة فاطمة نعمت راشد. وطالب الحزب بمنح المرأة حقوقها السياسية والاجتماعية كافة، وطالب بحقها في الانتخابات والترشح في المجالس النيابية، وفي هذه المرحلة من تاريخ النضال للحصول على الحقوق السياسية للمرأة المصرية ساندها في مطالبها سلامة موسى وطه حسين وزكي عبد القادر.

وخلال الحرب العالمية الثانية 1939 – 1945 اشتركت المرأة المصرية في التنظيمات والجمعيات التي ظهرت خلال هذه الفترة، وكان اشتراكها من خلال:

- منظمات مستقلة، مثل: جمعية الأخوات المسلمات، والحزب النسائي الوطني.
- لجان نسائية، مثل: دار الأبحاث العلمية، ولجنة نشر الثقافة الحديثة.

واتسمت الحركة النسائية في مصر في تلك الفترة بعدة سمات:

- أنها كانت قاصرة على فئة قليلة من المرفهات من النساء.
- ارتباط القيادة النسائية بالرجال من قيادات الأحزاب القائمة إما بروابط قرابة أو صلات وطيدة، في حين كان قيادات الأحزاب من الرجال يرون أن القوة النسائية مجرد عنصر مساعد وثانوي.
- تداخل الأنشطة السياسية والحزبية للمرأة المصرية مع الأدوار الاجتماعية التقليدية للمنظمات الأهلية النسائية أو الجمعيات، كالقيام بالأعمال الخيرية غير السياسية وغير الحزبية.

وإنه من الملاحظ بعد ثورة 23 يوليو أن التنظيمات السياسية وأولها هيئة التحرير كانت خالية من دور المرأة، وبناء على ذلك فإنه يؤرخ لدخول المرأة في البرلمان بصدور دستور 1956 الذي ساوى

بين الرجل والمرأة في الانتخابات والترشيح للمجالس النيابية فقد نصت المادة 31 أن المصريين لدى القانون متساوون في الحقوق والواجبات، ولا تمييز بينهم على أساس الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

كما مر المجتمع المصري بعد صدور دستور 1956 بعدة تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية أثرت على التمثيل النيابي للمرأة وأدائها داخل البرلمان؛ حيث اشتركت المرأة في تنظيمات الاتحاد القومي المختلفة عام 1957، وعند انتخاب القاعدة الشعبية عام 1959 وفي مجلس البنادر. وبرزت المرأة كذلك في تنظيمات الاتحاد القومي من خلال اللجان الثلاثية للأحياء والشياخات ولجنة المحافظة. وفي عام 1962 صدر قانون بتشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر القومي للقوى الشعبية، حيث أوصت بأن يكون أعضاء المؤتمر 1500 عضو تمثل المرأة 5% من إجمالي الأعضاء.

ومع ثورة التصحيح في مايو 1971 وإعادة بناء الاتحاد الاشتراكي دخلت 14 سيدة بنسبة 2% من مجموع الأعضاء بالوحدات الأساسية بالمحافظات و16 سيدة بنسبة 1% من مجموع الأعضاء في مؤتمر المحافظة، ولم تدخل لجان المحافظة إلا سيدتان إلى أن نصَّ الدستور المصري على مساواة المرأة في الحقوق السياسية بدون تمييز، إلا أن وجود المرأة في جداول الانتخابات كان اختياريًّا حتى صدور القرار رقم 41 سنة 1979 الذي أزال هذه التفرقة وجعل الإدراج في الجداول الانتخابية إجباريًّا بالنسبة للرجال والنساء.

وبذلك تكون مصر اتخذت الإجراءات القانونية للمساواة بين الرجل والمرأة في المشاركة السياسية قبل انضمامها لاتفاقية المرأة عام 1981 التي نصت المادة 7 منها على التزام الدول أطراف الاتفاقية باتخاذ كافة التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة لضمان حصول المرأة على المساواة في الحقوق السياسية، وذلك سواء بالتصويت في جميع الانتخابات أم الترشيح للانتخابات والمشاركة في صياغة سياسية الحكومة وتنفيذها وتولي الوظائف العامة أو المشاركة في جميع المنظمات والجمعيات غير الحكومية. ففي قانون رقم 21 لسنة 1979 صدر قانون بشأن مجلس الشعب ينص على تخصيص ثلاثين مقعدًا للمرأة في المجلس وعقب صدوره قفز عدد العضوات إلى 35 سيدة في مجلس 1979 بنسبة 9% ثم قضت المحكمة الدستورية العليا بإلغاء تخصيص مقاعد للمرأة وبذلك هبطت نسبة تمثيل المرأة إلى 2,4 % وهبطت النسبة مرة أخرى فبلغت في مجلس 1990–1995 2,2% ثم ارتفعت النسبة قليلًا ووصلت 2,4 % في برلمان 2000، وسجل

عدد النساء المقيدات في جداول الانتخابات ارتفاعًا مضطردًا من 3,6 مليون مقيدة في 1986 بنسبة 18% إلى 8,8 مليون مقيدة في سنة 2000 بنسبة 35% ثم ارتفع العدد إلى 10,8 مليون مقيدة بنسبة 37% عام 2003.

وفي عام 1987 وبعد إلغاء حصة النساء في المقاعد البرلمانية والتحول من نظام المرشحين المستقلين إلى نظام القوائم الانتخابية الحزبية تجلى الموقف المعادي للمرأة، فيما عدا مختلف الأحزاب التي توجد في عضويتها نساء من لجان وتنظيمات نوعية.

أما العامل المهم الذي أثر على التمثيل السياسي للمرأة فهو اللامبالاة التي أظهرها الناخبون تجاه قضايا النوع الاجتماعي حيث انصب الاهتمام على المشكلات الحياتية للمواطنين كما انصب اهتمام اللاتي فزن بالمقاعد على المشكلات الاجتماعية والاقتصادية[29].

وقد مثلت الفتوى الصادرة عن مفتي مصر الدكتور علي جمعة في 4 فبراير 2007، إجازة لتولي المرأة رئاسة الدولة معتبرًا أن ما لا يجوز للمرأة توليه هو منصب خليفة المسلمين مبررًا ذلك بأن منصب خليفة المسلمين من التراث الإسلامي القديم، ولم يعدله وجود منذ سقوط الدولة العثمانية، ومؤكدًا أن الإسلام لا يمنع تولي المرأة رئاسة الدولة كنقطة تحول في الإطار العام الحاكم لمشاركة حقيقية وفاعلة من جانب المرأة في الحياة السياسية وكشريك كامل على قدم المساواة مع الرجل[30].

كما أصدر رئيس الجمهورية تعليماته للحكومة ودعا الأحزاب السياسية والهيئات القومية إلى إلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة واتخاذ خطوات عملية لزيادة مشاركة المرأة الفعلية في صناعة القرار وفي الحياة السياسية ولتحقيق هذا الهدف، تم اتخاذ عدد من الخطوات لتحسين مشاركة المرأة الفعلية، منها تعيين أول قاضية امرأة في يناير 2003، ثم تعيين ثلاث قاضيات أخريات بعد ذلك بفترة وجيزة، وتعيين عدد أكبر من النساء في مناصب اتخاذ القرار العليا لتصل نسبتهم إلى 34,6% بنسبة 2002 مقارنة 15,3 % فقط عام 1996 وهكذا تتمثل نسبة النساء في الوظائف الإدارية العليا كالتالي:[31]

- ارتفعت نسبة النساء في الوظائف الإدارية العليا من 7,3 إلى 24,1% ما بين 1988–2008.
- ارتفعت نسبة النساء بوظائف الدرجة الممتازة من نحو 1% إلى نحو 14% ما بين عامي 1988 و2008.

- ارتفعت نسبة النساء بوظائف درجة المدير العام من نحو 9% إلى نحو 26% ما بين عامي 1988–2008[32].

أسباب خروج المرأة إلى ميدان العمل

لعبت الثورة الصناعية دورًا كبيرًا في إحداث التغيرات الاجتماعية التي أدت إلى نهضة المرأة، وكان لظهور الرأسمالية الصناعية آثار كبيرة على المرأة في مختلف الطبقات الاقتصادية. ففي الطبقة العليا، زادت الثورة الجديدة من وقت الفراغ لدى المرأة، بينما قاست زوجات الطبقة العامة كثيرًا، فالضرورات الاقتصادية اضطرت المرأة للعمل في المناجم والمصانع، فانحطت مكانتها. كما كان عليها أعباء غير محتملة من العمل داخل المنزل وخارجه. وما لبث أن سمع صراخ المرأة فارتفعت مكانتها في المنزل، وقد أعطاها عملها جنبًا إلى جنب مع الرجل بعض المزايا التي حققتها تدريجيًّا.

وقد بدأت الحركة النسائية في أوروبا، ففي عام 1604 وقبل الثورة الصناعية، ارتفع صوت سيدة تدعى "ماري" في فرنسا تطالب بالمساواة بين الرجال والنساء، ولم تحظ ثورتها بنصيب كبير من الاهتمام، حتى جاء فلاسفة الثورة الفرنسية وطالبوا بمنح المرأة حقوقًا متنوعة وضرورة مساواتها بالرجل. وقد أدى خروج المرأة إلى ميدان العمل إلى تحقيقها بعض المكاسب في مختلف البلدان التي أمكنها فيها مزاولة الأنشطة، فقد ارتفعت مكانة المرأة عاليًا في الخمسين سنة الأخيرة في معظم الدول. حيث شاركت النساء والبنات في كل الأعمال جنبًا إلى جنب مع الرجل[33].

وهناك عوامل اقتصادية واجتماعية لخروج المرأة للعمل؛ فالمرأة تخرج للعمل لحاجتها الماسّة للمال، فقد تكون مسئولة عن أطفالها أو عن والديها إن لم تكن متزوجة، وهنالك عوامل نفسية كالرغبة للخروج للعمل لتحقيق ذاتها وتحقيق سعادة من خلال العمل وتحقيق طموحها، بالإضافة أيضًا وجود عوامل اجتماعية فالمرأة ترى أن عليها مشاركة الزوج ولو مشاركة رمزية[34].

وهنالك عدة دوافع وأسباب لخروج المرأة للعمل، ولكن الوضع الاقتصادي هو الدافع الأساسي، وهذا لتحسين وضع الأسرة واعتماد المرأة على نفسها، وأحيانًا يكون عمل المرأة عاملًا مساعدًا في رفع المستوى الاقتصادي والثقافي للأسرة. وتشير الدراسات إلى أن المرأة من الطبقة الدنيا تعمل من أجل تحسين الوضع الاقتصادي، أما المرأة من الطبقة الوسطى فتعمل من أجل الاستمتاع بالعمل لذا فعمل المرأة من أجل تحسين الوضع الاقتصادي يرتبط بالأساس الطبقي للمرأة العاملة. وفي بعض الطبقات

يكون عمل المرأة من أجل الرقي بمستوى التعليم والوصول إلى مكانة اجتماعية راقية وتحقيق الكماليات المختلفة. ولكن هناك دوافع أخرى تدفع المرأة للعمل ومنها رفع المستوى المعيشي والاستمتاع بالوقت والوصول إلى تأكيد الذات وتحقيق حياة اجتماعية. وبعض النساء تكون لديهن رغبة بالعمل لشعورهن بالملل والضجر في أثناء وجودهن بالمنزل، إذ إن خدمة الأطفال والقيام بالأعمال المنزلية أضحت مهام روتينية ومتعبة، مما دفعهن لمحاولة التخفف منها، إلا بعض النساء لم يرغبن في العمل لتمسكهن بأداء واجباتهن في المنزل وفي رعاية أبنائهن.

إذن فقد خرجت المرأة للعمل للأسباب السابقة بالإضافة إلى عدة أسباب أخرى يمكن إيجازها فيما يلي:

- تحسين الوضع المعيشي للأسرة وذلك بسبب زيادة متطلبات الحياة وغلاء الأسعار.
- ازدياد خبرة المرأة بشئون المجتمع والحياة.
- مشاركة الرجل في عملية التنمية.
- إعداد النساء المتعلمات.
- توافر الأدوات الكهربائية في المنزل مما يسهل عمل المرأة فيه.
- توافر دور الحضانة والرعاية الخاصة بالأطفال.
- رغبة المرأة في الحصول على مكانة اجتماعية مرموقة.
- ملء وقت الفراغ.
- إثبات الذات، وتحقيق المزيد من الرفاهية.
- الاستقلال الاقتصادي عن الزوج
- الاتصال بالعالم خارج إطار الأسرة.
- تأمين المستقبل.

– الاهتمام بممارسة عمل أو مهنة معينة[35].

المرأة في جماعة العمل

إن جماعة العمل، ليست مجرد مجموعة من أفراد بينهم علاقات نفسية واجتماعية فحسب، وإنما هنالك تفاعلات متبادلة تقوم بينهم علاقات دينامية. وقد دلت نتائج دراسة جماعة العمل المختلطة، أن جماعة العمل قد حققت للمرأة الإحساس بالكيان الاجتماعي والإحساس بالقيمة، وكذلك الإحساس بالتكافؤ مع الرجل والقدرة مثله على تحمل المسئولية تمامًا، كما بينت نتائج هذه الدراسة، إمكان اعتماد كل من المرأة والرجل على الآخر بالنسبة لنشاط العمل، أي إنه بعبارة أخرى، يمكن أن تتحمل المرأة مسئولية العمل كما يمكن أن يعتمد عليها الرجل في تحمل المسئولية. ومن هذا يتبين أن الفكرة التي كانت سائدة طوال عصور طويلة الخاصة بأن المرأة لا تستطيع مجاراة الرجل في تحمل تبعات العمل قد أوشكت على الزوال، وقد اتضح لنا ذلك، من تبادل الاختبارات بين الجنسين على السواء فيما يتعلق بنشاط العمل ومسئولياته[36].

المرأة والقيادة

إن ذاتية المرأة تشجع أساسًا في جملة مظهرها المؤثر، فمن الملحوظ أنه، كلما كانت أغراض الجماعة أقرب إلى المصالح الطبيعية للمرأة كانت أكثر سعادة، وكلما كانت أغراض المنظمة أكثر تجردًا وإبهاما وأبعد عن أن تكوّن شخصية، كان من الصعب أن تحتفظ بهذا الولاء الحماسي الحار الذي هو سمة القائد رجلًا كان أو امرأة. فتتولى النساء القيادة في ميادين مثل التمريض، والعناية بالأطفال، والتعليم. والظاهر لنا مما نعرف من النصوص الإسلامية أن المرأة "راعية على بيت زوجها، وولده، وهي مسئولة عن رعيتها". وقد تصلح أن تقود نساء مثلها للأهداف التي تمس طبيعتها. أما أن تقود رجالًا لمجرد أنها امرأة أو أن تقود قومًا لأنها ابنة فلان دون أن يكون لها خصائص التفوق في القيادة فذلك لا يجوز[37].

واهتمت العديد من دراسات القيادة السياسية بتقديم تصنيفات للقيادة السياسية، تختلف فيما بينها باختلاف الأسس والمعايير التي تستند إليها، ويمكننا الإشارة لبعض نماذج أنماط تصنيف القيادة السياسية في إطار معياري دور القيادة في العملية السياسية، ومعيار الخصائص النفسية والسلوكية

للقادة. ووفق هذين المعيارين تصنف القيادات السياسية إلى ثلاثة أنماط (أوتقراطية – ديمقراطية– تحررية) أو إلى نمطين (تسلطية – ديمقراطية)، ومن المعبرين عن الاتجاه الأول "روجر بيلوز"، و"أحمد ماهر البقري"، ومن المعبرين عن الاتجاه الآخر "جابرييل الموند" و"بنجهام باول". وقد قدمت في ضوء هذين المعيارين العديد من الدراسات تمييزًا بين القيادة التسلطية والديمقراطية، ونعرض منها: دراسة "روجر بيلوز" والتي ميز فيها بين أنماط قيادية ثلاثة هي:

– **القيادة الأوتقراطية:** والقائد الأوتقراطي هو ذلك القائد الذي يصنع بمفرده معظم السياسات ويحدد الوسائل لتنفيذها، ويكون هناك هيمنة لدور القائد في العملية السياسية، ويصعب التنبؤ بالسياسيات– بما لا يسمح بأي مشاركة حقيقية للآخرين، ولكن قد توجد بشكل شكلي أو ديكوري لإضفاء طابع من الشرعية على احتكار السلطة في ظل هيمنة القائد على العملية السياسية، وهذا القائد أناني لا يبالي بدوافع ومطالب المحكومين، وقد تكون مثل هذه القيادة ناجحة في الاحتفاظ بالسلطة والاستمرار في الحكم، ولكنها ليست خلاقة أو مبدعة.

– **القيادة الديمقراطية:** هى القيادة التي يفسح فيها القائد المجال لمشاركة الجماهير، ويرحب باقتراح الحلول والبدائل، ويملك القدرة على التفاعل مع الجماهير والاستجابة لمطالبها. فالقائد لا ينفرد باتخاذ القرارات وصنع السياسات، ولكنه يفسح المجال لمشاركة المحكومين، والتفاعل معهم والاستجابة لمطالبهم وهذه القيادة أكثر فاعلية من القيادة الأوتقراطية، لأنها خلاقة ومعبرة عن رغبات الشعب، وقادرة على توفير الإطار الاجتماعي والسياسي الملائم للمشاركة والعمل الجماعي، فهذه القيادة توفر للمحكومين درجة كبيرة من الرضا والاتفاق حول القيم والأهداف الأساسية، والتكتل خلف القيادة في مواجهة الأزمات والمواقف المصيرية.

– **القيادة التحررية:** وهي تلك القيادة المعبرة عن مبدأ "دعه يعمل" وفيها القائد لا يشارك بدور حاسم في صنع القرارات والسياسات أو تقييم ومناقشة المشكلات العامة، ولهذا تعتبر أقل كفاءة وإنجازًا من القيادة الديمقراطية بل ومن القيادة الأوتقراطية. ويمكن وصفها بأنها قيادة سلبية رغم تمتع المجتمع بقدر كبير من الحرية والحركة[38].

- **القيادة النسائية المصرية وموقفها من بعض قضايا ومشكلات المجتمع**

إن تحقيق المساواة بين النساء والرجال التزام من الالتزامات العشرة التي وافق عليها رؤساء الدول في القمة الدولية للتنمية الاجتماعية، وتمثل الأولوية الأساسية للحركة النسائية العالمية. فقد شهدت الفترة من 1970: 1990 تحسنًا أساسيًّا عامًا في نوعية حياة المرأة وامتد عمرها، وقل عدد أطفالها وزادت سنوات تعليمها المدرسي، وزادت سهولة حصولها على وسائل منع الحمل الحديثة، وفي مقابل ذلك كان تقدم مشاركة المرأة أبطأ في الحياة الاقتصادية، لأن هذا التحسن لم يمح الاختلافات العميقة بين وضع المرأة في الدول المتقدمة (الغنية) ووضعها في الدول الفقيرة، وهي اختلافات ضخمة تلقي بظلالها على الملامح العامة التي تسم حياة المرأة بسبب نوعها.

ففي فترة التسعينيات –على سبيل المثال– بلغ متوسط العمر المتوقع للمرأة العادية (كما أشارت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) 26 عامًا أكثر من مثيلتها في دول إفريقيا، وتلد أطفالًا أقل من مثيلاتها بأربعة أطفال. وهذه التفاوتات الحادة تظهر على نحو أوضح في مقاييس أخرى، مثل معدلات وفيات الأمهات التي تلخص بوضوح وضع المرأة الفقيرة، والمعدلات التي تقيس مدى تعرض المرأة لخطر الموت في أثناء الحمل وتمكنها من الحصول على الرعاية الطبية. أما التقديرات الخاصة بتعرض حياة المرأة لخطر الموت بسبب الولادة فتتراوح من درجة احتمال واحدة في غرب أوروبا إلى تسع عشرة درجة في غرب وشرق إفريقيا.

وقد نجد معدلات غير متوازنة في تقدم موقف المرأة في العقود الأخيرة، ففي بعض الدول شهدت المرأة تحسنًا كبيرًا في مستوى الحياة ومدى المشاركة، بينما ظلت حياة الأخريات في الدول الأكثر فقرًا لم يعترها أي تقدم، ومن خلال الواقع الذي يعيشه المجتمع المصري، وتفاقم ظاهرة الفقر، نجد أن بين

20%،25% من السكان يعيش حوالي 33,8 % من الأسر تحت خط الفقر، كما توضح ذلك إحصاءات صندوق النقد الدولي. كذلك أسفرت العديد من الدراسات عن ضخامة المشكلة التي تواجهها المرأة بالذات؛ إذ اتضح أن نسبة السيدات المسئولات عن أسر بسبب غياب الزوج أو العائل أو عدم قدرته على العمل بسبب المرض أو الإعاقة تتراوح بين 22%،25% وهي نسبة عالية لم يلتفت إليها في الماضي بسبب تجاهل هذه الشريحة من النساء.

وبسبب الاعتقاد السائد بأن مسئولية الإنفاق على الأسرة تقع على عاتق الرجل في المقام الأول، وقد كان لمجموعة السياسات التي اتخذتها الدولة في المرحلة الأولي لعملية الإصلاح الاقتصادي أثرها على محدودي الدخل عامة، وإن كان أثرها أقوى على المرأة بصفة خاصة، إذ إنه خلال مراحل التكيف الهيكلي تتراجع فرص تشغيل المرأة بصفة خاصة في مجال العمل الرسمي، وتتزايد هذه البطالة بين النساء نظرًا لتفضيل استخدام الرجل على المرأة في هذه الظروف. ومن هنا بدأت ظاهرة "تأنيث الفقر"[39].

---

[1]– محمد مدحت عبد اللطيف، القيادة النسائية وتفعيل القرار في التنظيم الاجتماعي، رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 2010.

[2]– هالة أحمد محمد يسري، دور المنظمات غير الحكومية، التي تعمل بأنشطة زراعية، في العمل الإرشادي الزراعي بمحافظات: المنيا، وسوهاج، وقنا، والأقصر، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الزراعة، قسم علم الاجتماع الريفي، 2003 .

[3] مروة نظير، التنشئة السياسية في مصر خارج المؤسسات الحكومية بين النجاح والإخفاق، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المؤتمر السنوى الثالث عشر، مايو 2011.

[4] لبنى سمير بايوق، وضع المرأة في المبادرات الدولية للإصلاح في الشرق الأوسط، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009، ص 184.

[5] – فجر سمير عبد الله الحريص، المشاركة السياسية للمرأة المغربية في الدار البيضاء وأثرها على صنع القرار السياسي دراسة في الأنثروبولوجيا السياسية، رسالة دكتوراه، البحوث والدراسات الإفريقية، قسم: الأنثروبولوجيا، 2015، 199.

[6]– أميمة أبو الخير، النخبة النسوية في مصر: دراسة سوسيولوجية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد السابع والأربعون، العدد الأول، يناير 2010، مركز البحوث الاجتماعية والجنائية، ص 73.

[7]– نادية أحمد السيد علي، أثر إدراك القيادة النسائية للعدالة والالتزام التنظيمي على فعالية إدارة الأزمات: دراسة تطبيقية على القيادات النسائية بالشركة المصرية للاتصالات بمحافظتي القاهرة والإسكندرية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، كلية العلوم الإدارية، ص 209.

8 إسهام الأريانى، دور منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 2013.

[9] -أندور هيوود، النظرية السياسية، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013، ص ص 27-28.

[10] – سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية: اتجاهات نظرية ومنهجية تساهم في فهم العالم من حولنا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2005 , ص 94-95

[11] – هبة رؤوف عزت، المرأة والعمل السياسي رؤية اسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، 1995، ص 78

– يمن للاستشارات، تعزيز القيادة النسوية في الأحزاب، منتدى التنمية السياسية، الجمهورية اليمنية، صنعاء، 2009، ص:46.[12]

[13] محمد محمود ربيع، صادق محمد البسام وآخرون، " موسوعة العلوم السياسية"، جامعة الكويت، ص 492.

[14] فاطمة محمد على عثمان، القيادة النسائية في عالم متغير (الإسكندرية الملتقى المصري للإبداع والتنمية،1998، ص ص 84-86.

– يمن للاستشارات، تعزيز القيادة النسوية في الأحزاب، مرجع سابق، ص:47.[15]

[16] – محمد محمود ربيع، صادق محمد البسام وآخرون، " موسوعة العلوم السياسية "، جامعة الكويت، 1999، ص 492.

– يمن للاستشارات، تعزيز القيادة النسوية في الأحزاب، مرجع سابق، ص:44.[17]

[18] – حسين ابراهيم العطار: الوعي السياسى كأحد برامج تنمية الموارد البشرية، دار قباء للطباعة والتغليف، القاهرة، 2013، ص 85-86.

[19] – أماني قنديل، التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية لعام 2004، القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2005، ص12.

[20] – جيهان حمدي أحمد مندور، أثر العولمة على دور الجمعيات النسائية والأهلية في مصر، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007، ص137.

[21]– أشرف عواد إبراهيم الخرشة، التمكين السياسي للمرأة الأردنية " دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة مؤتة" رسالة ماجستير، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2010، ص15.

[22] – فهيمة خليل أحمد العيد، الأدوار التكاميلة لمختلف هيئات المجتمع المدني، وثائق مؤتمر التوافق السنوي الثالث "هيئات المجتمع المدني والتنمية الوطنية، الكويت، 4-11-2006، ص ص : 7-8.

[23] – أماني قنديل، مراجعة نقدية لأدبيات المجتمع المدني العربي (1990_2010)، ص ص: 9-19.

[24] – هويدا علي، فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية، ندوة دول الرفاهية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، المهد السويدي بالإسكندرية، 28_ 30 نوفمبر، 2005.، ص 3.

– أحمد صقر عاشور، إدارة القوى العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1989، ص: 160.[25]

[26] – أماني قنديل، تطوير مؤسسات المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2004، ص 11.

[27] – نرمين سيد عزب سليمان، دور المنظمات النسائية العربية في تمكين المرأة دراسة مقارنة من واقع حالتي مصر والبحرين، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2010، ص117.

[28] – شهيدة الباز، أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على تشكيل الجماعات النسائية في مصر، في معين الإمام "مترجم"، تنظيم النساء:–الجماعات النسائية الرسمية وغير الرسمية في الشرق الأوسط، أكسفورد، نيويورك،1997.

[29] – كمال المنوفي، المرأة المصرية في الخطاب السياسي وفي السياسات الحكومية، المجلس القومي للمرأة، القاهرة، 2005، ص34.

[30] – نورهان الشيخ، المرأة المصرية وتحديات التمكين، أوراق مؤتمر الدور السياسي للمرأة في العالم العربي 23–24 أبريل 2009، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ص 7–9.

[31] – نرمين سيد عزب سليمان، مرجع سابق،151.

[32] – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، 2008.

[33] – كاميليا عبد الفتاح، سيكولوجية المرأة العاملة، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990.

[34] **http://www.nashiri.net/interviews-and-reports/reports/3535----a---v15-3535.html**

[35]– **http://www.mojtamai.com/lady/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84/%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%81%D8%B9-%D8%AE%D8%B1%D9%88%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84**

[36] المرجع السابق.

[37] http://insaniyat.revues.org/7077

[38]- محمد محمد هلال محمد شرف، دور القيادة في إدارة عملية التنمية السياسية، رسالة دكتوراه، قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية، جامعة الزقازيق، 2015، ص ص :54:55.

[39] – اعتماد علام، عبد الباسط عبد المعطي، العولمة وقضايا المرأة والعمل، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية – كلية الآداب – جامعة القاهرة، 2003، ص ص 289–290.